تحرك عاجل

استئناف الشيخ العامر قد يشدد عقوبته

يتعرض الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر لعقوبة أشد عند النظر في استئنافه في الأسابيع القليلة المقبلة. ويقضي الشيخ الآن عقوبة بالسجن ثلاثة أعوام بدأت منذ ديسمبر/ كانون الأول 2012، عندما رفض عرضاً بالإفراج عنه لقاء توقفه الدائم عن إلقاء خطبة الجمعة.

في مارس/ آذار 2013، نقلت وسائل الإعلام الوثيقة الصلة بالسلطات السعودية عن مصدر من محكمة الاستئناف بإمارة الإحساء والتي ستنظر في قضية الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر رجل الدين الشيعي أن المحكمة سوف تنظر في تشديد عقوبته.

ففي 17 ديسمبر/ كانون الأول 2012 حكم عليه بالسجن ثلاثة أعوام يتلوها حظر على السفر لمدة خمسة أعوام بتهمة القدح والذم بمنهج هذه البلاد، والقذف في عقيدة علماء الأمة، والدعوى إلى التغيير وافتآته على ولي الأمر. وكانت المحكمة التي تشكلت للنظر في الجرائم المتعلقة بالأمن والإرهاب قد عقدت في أول ديسمبر/ كانون الأول 2012 أولى جلسات قضية الشيخ توفيق العامر، رجل الدين الشيعي، الذي كان من المتوقع الإفراج عنه. غير أنه في ذلك اليوم، طلب منه التوقيع، من جملة أمور أخرى على تعهد بالكف عن إلقاء المواعظ الدينية بما في ذلك خطب الجمعة. ورفض أن يفعل ذلك.

ألقي القبض على الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر في مساء 3 أغسطس/ آب 2011، واحتجز بمعزل عن العالم الخارجي وفي سجن انفرادي لمدة أسبوع. ومنذ ذلك الوقت تم احتجازه في العديد من السجون؛ وأمضى معظم الوقت في سجن الملز، لكن منذ منتصف مارس/ آذار وهو محتجز في سجن الحائر. ولم تتواصل معه أسرته إلا بشكل محدوداً. وكان الشيخ العامر قد سبق القبض عليه في 27 فبراير/ شباط 2011، عقب إلقائه خطبة تدعو إلى الإصلاح في المملكة العربية السعودية. وأثناء هذه الخطبة التي كانت في 25 فبراير/شباط أعرب عن حاجة المملكة العربية السعودية إلى الإصلاح، الذي يشمل تحولها إلى ملكية دستورية، وتوزيع عادل للوظائف، ووضع حد للتمييز ضد الأقليات الدينية والمذهبية. وأفرج عنه دون اتهام في 6 مارس/ آذار، بعد أن أمضى أسبوعاً في الاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي.

نرجوكم الكتابة فوراَ باللغة العربية أو الانجليزية أو بلغتكم :

- والإعراب عن قلقكم من أن الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر ربما اعتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير، وإذا كان الحال كذلك فإن منظمة العفو الدولية سوف تعتبره من سجناء الرأي وتطالب بإطلاق سراحه على الفور ودون قيد أو شرط ؛
- حث السلطات على ضمان حماية الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر من التعذيب وسائر صنوف المعاملة السيئة ومنحه التواصل المنتظم مع أسرته ومحاميه والعناية الكبية التي قد يحتاجها.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 10 يونيو/ حزيران 2013 إلى:

الملك ورئيس الوزراء	وزير العدل	**كما نرجو إرسال نسخ إلى:**
الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود	الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى	رئيس لجنة حقوق الإنسان

AMNESTY INTERNATIONAL

خادم الحرمين الشريفين
مكتب جلالة الملك
الديوان الملكي، الرياض
المملكة العربية السعودية
الفاكس (عن طريق وزارة الداخلية)
14033125 966 + (الرجاء تكرار المحاولة)

وزارة العدل
شارع الجامعة، الرياض 11137
طريق المطار، الرياض 11134
المملكة العربية السعودية
الفاكس:/ 14011741 966 +
0311 402 1 966+

بندر محمد عبدالله العيبان
لجنة حقوق الإنسان
ص.ب. 58889 الرياض
طريق الملك فهد بن عبد العزيز
مبنى رقم 373 الرياض
email: hrc@haq-kss.org

أسلوب المخاطبة:

جلالتكم / صاحب الجلالة

صاحب المعالي / معاليكم

صاحب المعالي / معاليكم

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا أول تحديث للتحرك العاجل UA 242/11

ولمزيد من المعلومات انظر: www.amnesty.org/en/library/info/MDE23/020/2011/en

تحرك عاجل

استئناف الشيخ العامر قد يشدد عقوبته

معلومات إضافية

منذ فبراير/ شباط 2011، أخذ سكان المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية، وأغلبهم شيعة، في المطالبة بالإصلاح، متأثرين في ذلك – إلى حد ما– بالاحتجاجات التي عمت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونظمت تظاهرات للاحتجاج على التوقيف والسجن والتحرش بأفراد الطائفة الشيعية لأدائهم صلوات الجماعة حسب شعائرهم الخاصة، واحتفالهم بأعياد الشيعة الدينية ومخالفتهم للحظر المفروض على بناء مساجد ومدارس دينية شيعية.

وردت السلطات السعودية بإجراءات قمعية ضد الذين اشتبهت في اشتراكهم في الاحتجاجات وتأييدها أو الذين أبدوا وجهات نظر منتقدة للدولة. واحتجز المحتجون دون أي اتهام وبمعزل عن العالم الخارجي لمدة أيام وأحياناً أسابيع، وورد أن البعض قد عذبوا وأسيئت معاملتهم. ومنذ 2011، قتل مالا يقل عن 14 شخصاً وسجن مئات غيرهم لما له علاقة بالاحتجاجات في المنطقة الشرقية. وكان الاتهام الوحيد لكثير ممن أحيلت حالاتهم إلى المحاكم أنهم شاركوا في التظاهرات.

كان التوتر بين أفراد الطائفة الشيعية والسلطات السعودية واضحاً من قبل احتجاجات 2011. ففي 19 مارس/ آذار 2009 عقد اجتماع في عوامية بالمنطقة الشرقية احتجاجاً على الأمر الصادر بالقبض على الشيخ نمر باقر النمر الزعيم الديني الشيعي وإمام مسجد عوامية. وقيل إن سبب صدور ذلك الأمر يتعلق بانتقاده للهجمات التي وقعت ضد الشيعة أثناء زيارتهم قبر النبي محمد وللتمييز الذي تواجهه الطائفة الشيعية في المملكة العربية السعودية. وفي يوليو/ تموز 2012، ألقي القبض على الشيخ نمر باقر النمر، البالغ من العمر 52 عاماً، عند إحدى نقاط التفتيش. ولم تعرف بعد ظروف القبض عليه. وأعلنت وزارة الداخلية أن الشيخ نمر باقر النمر قد قبض عليه لأنه " يحرض على الفتنة"، وقد أطلقت عليه النار بينما " كان والذين معه يقاومون قوات الأمن عند إحدى نقاط التفتيش، وأطلقوا الرصاص على قوات الأمن واصطدموا بسيارة تابعة للأمن أثناء محاولتهم الفرار". غير أن أسرة الشيخ قالت إنه لم يكن مسلحاً، ولا يمتلك سلاحاً، وإنه كان بمفرده وقت القبض عليه. وقد ظهر في الصور التي نشرتها السلطات عقب الحادث بقليل، راقداً على ظهره في الجزء الخلفي لسيارة وبه مايبدو كجرح من طلق ناري في ساقه. للمزيد عن الحادث والصور، أنظر:
http://www.amnesty.org/ar/news/saudi-arabia-must-charge-or-release-detained-dissident-cleric-2012-08-09
في 25 مارس/ آذار 2003، أحيلت قضية الشيخ نمر باقر النمر إلى المحكمة الجنائية المتخصصة حيث وجه الإدعاء إليه اتهامات من بينها تهمة " الحرابة"، وعقوبتها الإعدام. ومن المتوقع أن تتواصل جلسات قضيته في 28 إبريل/ نيسان 2013.

وكان الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر قد قبض عليه واعتقل في مناسبات عديدة أثناء الأعوام الأربعة الماضية. وفي عام 2008 ألقي القبض عليه لعلاقته، فيما يبدو، بتنظيمه معرضاً فنياً بمناسبة احتفالات عاشوراء الدينية، وظل محتجزا نحو

ثلاثة أيام. وبعد ذلك بسنة قبض عليه مرة أخرى واعتقل حوالي 10 أيام ، على ما يبدو لأمر يتعلق بممارسته شعائر المذهب الشيعي. وبعد الإفراج عنه بفترة ما مثل أمام إحدى المحاكم بتهمة التحريض ضد الحكومة. وتم تأجيل المحاكمة للسماح للادعاء بتقديم الأدلة التي تدعم الاتهام. ولم يعرف شيء عما حدث لقضيته حتى أعيد القبض عليه في أغسطس/ آب 2011. للمزيد من المعلومات عن الشيخ توفيق جابر إبراهيم العامر في فبراير/ شباط و مارس/ آذار 2011 ، أنظر: www.amnesty.org/en/library/info/mde23/004/2011 و www.amnesty.org/en/library/info/mde23/006/2011.

وللمزيد من المعلومات عن التجرك العاجل Index: MDE 23/017/2013 242/11 الصادر في 29 إبريل 2013